

ملف الإرهاب الصهيوني

د . أنيس صايغ

أجرى إعلامي بريطاني لقاء مع الدكتور أنيس صايغ حول الإرهاب الصهيوني باعتباره أحد ضحاياه، بمناسبة بدء العدوان "الإسرائيلي" على لبنان يوم الحادي عشر من إبريل ١٩٩٦. وعرض نشر بحث مطول في الموضوع ليطلع عليه الرأي العام البريطاني. فكان المقال التالي الذي نشرت جريدة "السفير" ترجمته إلى العربية في عددها الصادر يوم السابع عشر من إبريل ١٩٩٦ تحت عنوان: "شهادة ضحية بالبصر والسمع- ملف الإرهاب الصهيوني من اغتياالات ١٩٣٦ حتى عناقيد الغضب".

ولا يختلف مضمون هذا الكراس عن النص الذي سبق نشره في "السفير" إلا في أمور بسيطة واضافات وتعديلات قليلة. وقد طلبت مؤسسات عربية (فلسطينية ولبنانية بنوع خاص) إعادة طباعة المقال في كراس لتقوم بتوزيعه على نطاق واسع.

ملف الإرهاب الصهيوني

ما كنت لأخص الرأي البريطاني العام، بالذات، ببحث موضوع الإرهاب الصهيوني هذا، مع أنه موضوع عام يهم البشرية جمعاء، وخاصة بعد هرولة مسؤولي ثلاثين دولة إلى اجتماع شرم الشيخ (وما تلاه وما سينلوه من لقاءات على أعلى المستويات) للبحث في حماية "إسرائيل" من "إرهاب" الفلسطينيين، لولا دوافع ثانوية وعامل رئيسي. من الدوافع الجانبية أن الحكومات البريطانية كان لها ضلع كبير في الماضي في تقرير مصير شعبنا العربي الفلسطيني وفي حصول نكته الكبرى وتشريده وتشتيته. ومنها أن بريطانيا هي مهد الديمقراطية المعاصرة، وأم الحريات بالنسبة إلى العالم عموماً و الينا نحن العرب خصوصاً. ومنها أن الشعب البريطاني الذي يشكو حالياً من إرهاب المتطرفين الإيرلنديين مدعو أكثر من غيره للنظر إلى مشكلة الإرهاب بتجرد وموضوعية وتعمق وإنصاف. ومنها أن الإعلام البريطاني (صحافة وإذاعة وتلفزيوناً) أسهم كثيراً من قبل، ولا يزال، في تعقب بعض أعمال العنف وفضحها.

أما السبب الرئيسي والمباشر فهو أن حديثاً يدور حالياً في بعض الأوساط الرسمية في بريطانيا حول إمكان (وضرورة) اعتبار "الجهاد" إرهاباً، وبالتالي اعتبار الدعوة إلى الجهاد، ولو باللسان والقلم، مشاركة في الإرهاب وتحريضاً عليه، وذلك انطلاقاً من اعتبارات اصطنعتها سلطات الاحتلال الصهيوني في فلسطين وفرضتها على القيادة المستسلمة لشعب فلسطين (واعذروني إذا كنت أستعمل مصطلحات وألفاظاً لم تعد شائعة، ولا مقبولة، في هذه الأيام التي نسميها في بلادنا بالزمن الرديء. بل إنها أصبحت من مخلفات ماض يريد العالم المتحضر أن ينساها لأنه يعتبرها تتناقض مع مهرجان السلام الذي يفرض علينا أن نشارك فيه- علماً أن هذه الألفاظ ما تزال تنبض بالحرارة والمرارة وتعكس الواقع الحقيقي وتمثل دلالات لا تعوزها الصحة والدقة وأمانة السرد).

من هنا شعرت بضرورة كتابة هذا الحديث الهاديء الذي أمل أن يطلع القارىء البريطاني عليه قبل أن يصل إلى قناعات حول "الإرهاب العربي". وسنرى أن الإرهاب ليس عربياً . بل هو إسرائيلي صهيوني، في الأساس ومنذ البداية.

وليسمح لي القارىء أن أحاول أن أوجز، بقدر ما يستطيع مؤرخ أن يختصر ملفاً ضخماً لممارسات جماعية سياسية منظمة طويلة عامتاً في صفحات، وهو سجل الإرهاب الصهيوني: أعمال العنف التي ارتكبتها جماعات رسمية وشبه رسمية بحق أفراد عزل من السلاح من المدنيين غير العسكريين وغير المحاربين، مما يخرج عن دائرة القانون وحق "الدولة" بحماية أمنها وسلامتها. وهو عنف يتنافى مع الأنظمة والاتفاقات التي تعارفت عليها الدول المتحضرة المعاصرة ، وتعاهدت والتزمت بها، نظرياً على الأقل، في اتفاقات ومعاهدات ثنائية وجماعية ودولية وإعلانات ونصوص تتدرج تحت عنوان حقوق الإنسان والمدنيين بوجه خاص . وأترك للقارىء البريطاني، ولضميره وتمسكه بقيمه العريقة، أن يحكم من هو الإرهابي ومن هو الذي يحتاج إلى حماية من الإرهاب. شرطنا عليه أن يقيم ميزاناً واحداً - وليس للعدالة غير ميزان واحد . وأن لا يكيل بمقاييس مختلفة، فيرى في فعل ما صواباً عند فئة وخطأ عند فئة أخرى .

سأختار يوم السادس عشر من إبريل ١٩٣٦، أي منذ ستين عاماً بالتمام ، تاريخ بدء وقائع هذا السجل الأسود الدامي . يومها اختار إرهابيون صهيونيون رجلين مدنيين عربيين يمران قرب مستعمرة بتاح تكفة اختياراً عشوائياً وصرعوهما بالرصاص، دون أن تكون لهما صفة عسكرية أو نشاط مسلح . وتوالت أعمال الإرهاب، منذ ذلك الحين، بلا توقف تقريباً ، حتى يومنا هذا. دون أن نقصد من تحديد ذلك اليوم المعين من شهر إبريل ١٩٣٦ أن الصهيونيين لم يفتروا اعتداءات إرهابية ضد المدنيين من عرب فلسطين قبل ذلك التاريخ . إن هناك عشرات الحوادث التي وقعت في الثلث الأول من هذا القرن . لكنها كانت، في مجملها، أحداثاً متفرقة ومتباعدة وأضعف من أن تكون سلسلة محبوكة ومتلاصقة الحلقات.

كانت الأسواق التجارية والشوارع الرئيسية والأحياء الشعبية في المدن، مثل القدس ويافا وحيفا، هدفاً سهلاً للإرهابيين في سنة ١٩٣٨ بشكل خاص . وراح ضحية القنابل التي ألقيت فيها، في أكثر من عشر حوادث خلال سنة واحدة، أكثر من مئة قتيل مدني . وأعاد الإرهابيون الكرة ابتداء من مطلع الأربعينات وهدفهم المفضل هو المقاهي والمطاعم والفنادق والمحال التجارية والمنازل السكنية والمكاتب والشركات والإدارات العامة والمدارس العربية، في معظم المدن والبلدات. ولعل أبرز هذه الحوادث عملية نسف مبنى فندق الملك داود في القدس حيث كانت مكاتب وإدارات حكومة فلسطين (صيف ١٩٤٦). وقد قتل عند تفجير المبنى مئتا مدني، ومعظمهم من العرب والإنجليز. ووصل معدل القتلى المدنيين من العرب، في كل شهر من الأشهر الستة التي سبقت إعلان قيام "دولة إسرائيل"، إلى مئة وخمسين قتيلاً .

وإلى جانب الأماكن العامة المذكورة أعلاه، كان الإرهابيون الصهيونيون يركزون على المنشآت العامة و ادارات الخدمة المدنية والمصارف. وأبرز المنشآت مراكز التجمع النفطي في حيفا، من خزانات ومصافي للتكرير ومعامل وأنابيب . وقد تعرضت هذه المنشآت لعشر هجمات ما بين أواسط عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨. وكان كل هجوم يحصد العشرات من المدنيين العرب، من عمال وفنيين وإداريين . أما المصارف ، ومعظمها بريطاني الإدارة والملكية، فقد

تواصل الهجوم عليها ما بين مطلع ١٩٤٦ ومنتصف ١٩٤٨ . وإضافة إلى سرقة صناديقها وودائعها، كان كل سوطو يحصد عدة قتلى عرب مدنيين، من موظفين وعملاء.

أما الهدف الرئيسي للإرهاب الصهيوني منذ ١٩٣٧ ولاكثر من عشرة أعوام فكان وسائل النقل: السيارات الصغيرة، والباصات، وسيارات الشحن، والقطارات، والطرق والجسور والمعابر وسكك الحديد، والمحطات والمواقف والمرائب. أحصت السلطات أكثر من خمس مئة قتيلا مدني في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ وحدهما. أما في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ فقد تقاوم الخطر (من حيث عدد الهجمات والضحايا) إلى حد جعل التنقل بين مكان وآخر أمراً خطراً جداً على المواطن العربي العادي، في المدن والقرى أو في ما بينها. وإذا كان يهود القدس يخوفوا من ركوب باصات المدينة ربيع العام الحالي بسبب حادثتي تفجير فان عرب فلسطين كلها قبعوا في منازلهم عشرين شهراً خوفاً من الغدر الصهيوني .

غني عن القول أن ذلك العنف كان يجري بدون سابق إنذار أو تحذير، وبدون حساب لعدد الضحايا وأعمارهم وأجناسهم وعدم علاقتهم بالعمل العسكري أو الفدائي . ولم يكن الإرهاب الصهيوني يجد لنفسه تبريراً إلا أنهم عرب ، ودم العربي مستباح لدى الصهيوني . ولم تكن تلك العمليات فردية ولا مزاجية. بل حصلت تطبيقاً لخطة مدروسة هدفها ترويع الشعب العربي لتتهجير.

والواقع أنه لا يمكن النظر إلى هذه العمليات، وخاصة تلك التي حصلت في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، إلا ضمن إطار المخطط الصهيوني لإفراغ فلسطين من سكانها العرب الأصليين لاحتلال أراضيهم وممتلكاتهم واسكان المهاجرين اليهود المستوردين من خارج البلاد. وعمر خطة طرد السكان العرب هو من عمر الحركة الصهيونية ذاتها، والتي تحتفل العام القادم بالذكرى المئوية لنشأتها الرسمية. فقد أعلن أبو الحركة ومطلقها، ثيودور هرتزل، صراحة في مذكراته أن على المستوطنين الصهاينة في فلسطين أن يخلوها من أهلها. ولكنه، وللحقيقة، لم يقل أن التهجير هو الوسيلة الوحيدة للإخلاء. فقد اقترح التهجير إلى العراق (وكان ما يقال حالياً ، همساً ، بنية دولية لتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى العراق إنما هو مستوحى من أفكار هرتزل قبل مئة عام). ذلك أن هرتزل اقترح طريقة أخرى للتخلص من الفلسطينيين : حرقهم بأشعة شمس الغور أو قتلهم بلسعات أفاعي مستنقعات الحولة، خلال استخدامهم أرقاء عند المستوطنين اليهود يعملون في المهام الصعبة والخطرة التي لا يجوز أن تزهد أرواح اليهود فيها أو بسببها.

من هنا فإن فصلاً من ملف الإرهاب الصهيوني محوره هو الإرهاب الترويعي الذي يمهد للتهجير والإخلاء والترحيل والتشتيت. وليس غريباً أن يكتف هذا الفصل بشكل خاص في الأشهر الستة ما بين صدور قرار تقسيم فلسطين وقيام " دولة إسرائيل " . واننا لنلاحظ عند تتبع العمليات الإرهابية أواخر ١٩٤٧ والنصف الأول من ١٩٤٨ أنها استهدفت في معظم الأحيان المناطق التي خطط الصهاينة لأن تكون نواة دولتهم- سواء تلك التي أعلنتها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ١٩٤٧/١١/٢٩ أنها من نصيبهم، أو تلك التي قرروا الاستيلاء عليها فور إنشاء دولتهم مع أن القرار آنف الذكر منحها للدولة العربية.

بدأت هذه العمليات في النصف الثاني من ديسمبر ١٩٤٧، باعتداءات مبرمجة وشرسة على المدنيين في قرى قضاء حيفا. ثم قرى قضاء صفد. ثم قرى قضاء طبرية. وبلغ القتلى المدنيون في هذه الأفضية مئة وسبعين رجلاً وامرأة وطفلاً. ثم تلتها هجمات على سكان الطيرة وسعسع وكفر حسينية وصرفند وقالونيا وبيت سوريك وعيلبون والشجرة وناصر الدين، سقط فيها مئتان وخمسون مدنياً. لكن المذبحة الرئيسية كانت في قرية دير ياسين، ليلة التاسع/ العاشر من إبريل، التي راح ضحيتها ثلاث مئة وخمسون شهيداً (من أصل سكان البلدة الأربع مئة). وقد أصبحت المذبحة، منذ ذلك الحين، أحد رموز الوحشية الصهيونية. (ومن اللافت للنظر أن عملية إرهابية أخرى وقعت في التاريخ نفسه بعد خمس وعشرين سنة، في شارع فردان في بيروت، حينما هاجم إرهابيون مبنى يقيم فيه ثلاثة من المسؤولين الفلسطينيين، وأحدهم من كبار الشعراء العرب، وقتلوه وقتلوا معهم زوجة أحدهم).

مهدت هذه العمليات للهجمات على عرب المدن والبلدات، في النصف الثاني من شهر إبريل، لتهجيرهم: طبرية وصفد وعكا وحيفا ويافا. ثم اللد والرملة بعد أقل من ثلاثة أشهر. وكان قتلى كل هجوم يعدون بالمئات، بينما يهرب عشرات الآلاف من الناجين إلى حيث الأمان في الأقطار العربية المجاورة. وهكذا، وفي أقل من نصف سنة، لجأ حوالي سبع مئة وخمسين ألف عربي فلسطيني إلى لبنان وسورية وشرق الأردن، هرباً من الموت والفظائع، وبقوة السلاح والإكراه. ولا يزالون، وأبنائهم وأحفادهم، مطرودين من ديارهم حتى اليوم وقد تضاعف عددهم عدة مرات.

والواقع أن أمراً مماثلاً حصل بعد أقل من عشرين سنة، في أعقاب حرب ١٩٦٧، حينما استولت القوات الإسرائيلية على ما تبقى من فلسطين، أي ما عرف منذ ١٩٤٨ باسم قطاع غزة والضفة الغربية. وزاد عدد النازحين بالإكراه والترويع على ثلاث مئة ألف مدني. والفرق الوحيد بين عمليتي الطرد في الأربعينات والستينات أن "أبطال" الأولى كانوا من أعضاء المنظمات الصهيونية غير الرسمية (في الشكل على الأقل)، مثل شتيرن والأرغون إضافة إلى الهاغاناه وذراعها الهجومي البالماخ اللتين كانتا تآمران بالوكالة اليهودية مباشرة. أما "أبطال" العمليات الأخيرة (١٩٦٧) فكانوا ما سمي بجيش الدفاع الإسرائيلي.

غير أن الإرهاب الصهيوني لم يتوقف باحتلال الجيش الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية كلها (ومعها الجولان وسيناء)، تماماً مثلما لم يتوقف الإرهاب ١٩٤٨-١٩٤٩ بإقامة "الدولة". فقد استمر الإرهاب طيلة الخمسينات والنصف الأول من الستينات، تمهيداً لحرب ١٩٦٧. ولم يكن يمر أسبوع دون قيام الصهيوينيين بعملية إرهابية ما. ومن الأمثلة: هجوم على مخيم البريج (غزة)، ثم بلدة قبية، صيف ١٩٥٣. سقط في الاعتداءين ستون قتيلاً وتسعون جريحاً، من المدنيين العرب. تبعهما اعتداءان على قرية نحالين والشاطيء الشرقي لبحيرة طبرية، سقط فيهما عشرون قتيلاً. أما في حرب ١٩٥٦ فقد سقط مئات المدنيين في قطاع غزة، مات معظمهم تحت ركام المباني والمسكن التي قصفتها القوات الإسرائيلية براً وبحراً وجواً. إضافة إلى أربع مئة وخمسين قتيلاً مدنياً معظمهم من العمال والمزارعين كانوا ضحايا مذبحتين في كفر قاسم وخان يونس (خريف ١٩٥٦). وتواصلت المذابح في ما بعد: ثلاثون قتيلاً في غارة على النقيب (ربيع ١٩٦٧)، وعشرون قتيلاً في هجوم على السموع (خريف ١٩٦٦).

ولم يعد الإرهاب الصهيوني يحصر نفسه في فلسطين. أخذ يعبر الحدود، بين الحين والآخر، إلى لبنان وسورية والأردن ومصر: سقط عدة مئات من المدنيين المصريين من أهل السويس وبور توفيق والإسماعيلية (سبتمبر ١٩٦٧). وسقط أكثر من مئة قتيل مدني في غارات على الأردن أواخر ١٩٦٧. ووصلت الغارات إلى قضائي أربد والسلط في العام التالي، بحجة وجود فدائيين فلسطينيين فيهما. وراح ضحيتها ستون مدنياً فلسطينياً وأردنياً. وفي صيف ١٩٦٨ قتلت أعمال الإرهاب ضد أهالي السويس والإسماعيلية سبعين مدنياً. وفي العام ١٩٦٩ قتل الإرهاب ستين مدنياً في غارات على الهامة وميسلون (سورية) وبور سعيد (مصر). وفي حادثة واحدة قتل سبعون مدنياً، معظمهم من عمال مصانع أبي زعل في مصر (فبراير ١٩٧٠). وبعد أقل من شهرين لحقت بها مجزرة أخرى: قتل الإرهابيون خمسين طفلاً في غارة على مدرسة بحر البقر في مصر.

ثم جاء دور لبنان. وهو دور لم تنته فصوله. لن نتحدث هنا عن الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من هذا البلد العربي الطيب المسالم. بل ستقتصر الإشارة إلى أعمال الإرهاب الجماعية ضد السكان المدنيين. وهي أكثر من أن تحصى في السنوات الثماني عشر الأخيرة. يكفي أن نذكر مجازر بنت جبيل والعرقوب ومجدل سلم وحاصبيا (١٩٧٢) حيث قتل أكثر من مئة مواطن مسالم. إضافة إلى غارات متوالية على المخيمات الفلسطينية حيث كان قتلى كل غارة بالعشرات. جرى ذلك قبل الهجوم الكاسح على الجنوب والبقاع الغربي ١٩٧٨ ثم ١٩٨٢ وما نتج عنه من احتلال دائم لقطاع واسع من أرض لبنان. وإذا كان مدنيو مصر وسورية والأردن قد عانوا الكثير من الإرهاب الصهيوني فإن معاناة المدنيين اللبنانيين (والحياة المدنية في لبنان) تفوق الوصف، ويصعب سرد تفاصيلها اليومية: قصف مدفعي وصاروخي، غارات جوية وقصف بحري، ألغام ومتفجرات، سيارات مفخخة، إغتيالات فردية، هدم منازل ومدارس ومستشفيات وجوامع على ساكنيها، تفجير سيارات براكبيها، قذف الأسواق والتجمعات والساحات العامة المكتظة بالقنابل، إضافة إلى أنواع جديدة من القرصنة الرسمية: خطف المدنيين واعتقالهم، وحصار الشواطئ البحرية مدداً طويلة ومنع وصول الإمدادات والبضائع ومحاولات تجويع الناس وقطع الإسعافات الطبية والأدوية إلى جانب قطع المياه والكهرباء؛ وقصف المطار الدولي وحرق ما فيه من طائرات مدنية. إن ضحايا هذا الإرهاب يبلغون الآلاف. نعم. عشرات آلاف القتلى والجرحى والمشوهين والمفقودين والمخطوفين والمعتقلين من المدنيين، رجالاً ونساء وأطفالاً وعجائز ومقعدين وشيوخاً وعلماء واطباء وادباء. وجدير بالذكر أن بين الأسلحة المستعملة ما حظرت القوانين والمواثيق الدولية استعماله. حتى أن كلمات جديدة دخلت القاموس اليومي للسكان، مثل القنابل العنقودية والفراغية والانشطارية والفسفورية والنايالم والألعاب والدمى المفخخة. لذلك يكفي أن أذكر عدداً محدوداً جداً من المجازر الجماعية البشعة التي ارتكبتها الإسرائيليون في الأعوام الأخيرة وراح ضحيتها أكثر من ألف مدني لبناني وفلسطيني، وكان للإعلام البريطاني فضل خاص وكبير في كشف اللثام عنها: مذبحه احتلال صيدا والزهراني والزرارية، بئر العبد، عمارة الصنائع، إلخ... أما مذبحه مخيمي صبرا وشاتيلا التي قام بها جنود إسرائيليون وعمال لبنانيون تدريباً على الإرهاب وتسلحوا في "إسرائيل" فإن عدد ضحاياها تتراوح المصادر في تقديره: ما بين ألف وثلثة آلاف مدني فلسطيني ولبناني. والعودة إلى أرشيف الأمم المتحدة وتقارير مبعوثيها وقوات الطوارئ الدولية تعطي المرء صورة واضحة عن حجم هذا العنف وقساوته. وقد التقط مصور جريء صورة دبابة إسرائيلية "تهرس" سيارة مدنية بركابها الخمسة. ولعل التأمل في هذه

الصورة يغني عن عشرات المقالات. ولا يصح التوقف عن الحديث عن التآمر الإسرائيلي على لبنان دون التذكير بالدور الدموي للسلطات الإسرائيلية في الحرب الأهلية التي كان لبنان مسرحها ١٩٧٥ - ١٩٩٠ والتي سقط فيها مئة ألف ضحية معظمها مدني . كانت "إسرائيل " هي المحرك والمعرض الأكبر للحرب، وأشرفت على تدريب الكثيرين وتسليحهم .

إلى جانب ما تقدم، هناك عمليات إرهابية متفرقة يجدر بنا أن نمر بها باختصار: منها إسقاط طائرة مدنية ليبية فوق سيناء وقتل جميع ركابها المئة وستة مدنيين (١٩٧٣). والغارة على مفاعل تموز النووي في العراق وتدميره على رؤوس من كان فيه من عمال وفنيين ومهندسين وخبراء (١٩٨١). وجدير بالذكر أن الإرهابيين الصهيونيين كانوا قبل سنوات قد أرسلوا رسائل مغمومة إلى عدد من العلماء المصريين والأجانب العاملين في مصر. وسقط عدد منهم قتلى ومشوهين وجرحى . ثم الغارة على حمامات الشط في تونس ومقتل العشرات من المدنيين، التونسيين والفلسطينيين من أهالي الفدائيين وأقاربهم (١٩٨٥). وأخيراً، وليس آخراً، مذبحه الحرم الإبراهيمي في الخليل (١٩٩٤) حيث سقط خمسون عربياً مسلماً وهم يؤدون فريضة الصلاة. وقد كانت أماكن العبادة، من جوامع وكنائس وأديرة، هدفاً محبباً إلى الإرهاب الصهيوني طيلة السنوات الخمسين الأخيرة، في فلسطين ولبنان وسيناء.

ويجدر بنا، قبل أن نقلب صفحة جديدة من السجل الدامي للصهيونيين، أن نذكر بالعنف الرسمي الذي يقابل به الجيش الإسرائيلي وسائر أجهزة الأمن انتفاضة الفلسطينيين ومقاومة اللبنانيين ضد الاحتلال في السنوات الأخيرة. فبالرغم من أن انتفاضة الفلسطينيين تميزت باستخدام الحجر منذ قيامها ١٩٨٧ سلاحاً، كان الرد عليها بالقنابل والرصاص وكل أشكال العنف : قتل الأطفال، تعذيب المعتقلين، إبعاد النشيطين (من غير العسكريين)، اعتقال عشرات الآلاف من المدنيين "المشبهين"، نسف منازل أهالي الفدائيين ومصادرة ممتلكاتهم، إغلاق المدارس والجامعات وتعطيل الدراسة، إعلان منع التجول لمدة طويلة، قطع الطرق بين المدن والبلدات، وإقامة الحصار البري والبحري للتجويج. وكان ذلك يجري بشكل "قانوني" وقرارات رسمية صادرة عن أعلى مراجع الدولة. حتى أن قوانين جديدة كانت تصدر حول طرق معاملة فتيان الانتفاضة لم يحدث أن صدر مثلها في أي بلد أو عهد في عالمنا المعاصر، مثل إعطاء الشرطة والمحققين والسجّانين الحق بتكسير عظام المعتقلين وسحقها، وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العزل . والكثير من هذه الإجراءات القمعية يمارسه الإسرائيليون في جنوب لبنان منذ قيام "المقاومة الإسلامية"، الوطنية المشروعة، في النصف الأول من الثمانينات ضد الاحتلال الإسرائيلي . حتى أن المعتقلات الإسرائيلية لم تعد تتسع لآلاف الأسرى المدنيين واضطرت السلطات إلى إنشاء معتقلات جديدة، تمارس فيها أشنع أنواع التعذيب المحظورة دولياً . وما يزال الإسرائيليون يتبعون أسلوب التهجير سلاحاً ضد المدنيين. وان كان عدد المبعدين يبلغ الآلاف من الفلسطينيين فإنه يصل إلى مئات الآلاف بين أهالي لبنان الجنوبي وبقاعه الغربي، مع الإشارة إلى ما يحدثه ذلك التشريد من مآسي ومشاكل نفسية وسياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وإرباك للدولة وتهديد للنظام العام وتقطع في مسيرة البلاد العمرانية وحياتها المدنية.

كانت بريطانية، صديقة الصهيونيين، هي الأخرى ضحية للإرهاب الصهيوني وخاصة ما بين ١٩٤٢ و ١٩٤٨. وذلك لأن الحركة الصهيونية اتهمت السلطات البريطانية بعدم العمل ما

فيه الكفاية من أجل تهويد فلسطين، وخاصة السماح لمئات الآلاف من المهاجرين اليهود من أوروبا للإقامة في فلسطين التي لم تكن لتستوعبهم. وقد دفع ثمن هذا الاتهام عدد كبير من الجنود والضباط ورجال الشرطة والمخابرات والقضاة والموظفين والإداريين البريطانيين في فلسطين وخارجها، ودفعت بريطانية كلها ثمناً غالياً من الإذلال والإهانة والجحود - في وقت كان البريطانيون يقاتلون ألمانية النازية لعدة أسباب منها سوء معاملتها لليهود، وكان الجيش البريطاني الثامن يستमित لمنع قوات الماريشال رومل، التي وصلت قرب الاسكندرية، من التقدم إلى فلسطين وإبادة يهودها. وقد شملت أعمال الصهيونيين الإرهابية الأساليب التقليدية (اغتيال فردي، سيارات مفخخة، ألغام، قنابل، رهائن، سطو)، إلى جانب فنون خص الصهيونيين بها ضحاياهم من البريطانيين، لتمرير سمعتهم وسمعة بلادهم في الوحل. منها الشنق العلني على جذوع الأشجار وأعمدة الكهرباء، والصلب، وجلد الأسرى وتفجيرهم موثوقين، بل إن بعض المخطوفين تمزقت أجسادهم بتفجير أصابع ديناميت أدخلت في تلك الأجساد بشكل وحشي مقرف. وبالاختصار، هكذا رد الصهيونيين في الأربعينات على محاباة بريطانية لهم ومساعدتهم طيلة قرن من الزمان على الأصدعة السياسية والولية والدبلوماسية والعسكرية والمالية والمعنوية، وهي مساعدات جعلت بريطانية النصير الأول والأكبر والأقوى للاطماع الصهيونية في فلسطين منذ أواسط القرن الماضي. وهذا ما نطلق عليه، بلغتنا العربية، تعبير جزاء سنمار (ملك عهد إلى مهندس ببناء قصر له، ولما أنجز المهمة بإتقان قتله). يعامل النصير الأول كعدو أكبر، ويجازى على ما فعله من "خير" بالشر والمكر.

وإذا كانت محاولة اغتيال المندوب السامي في فلسطين، السير هارولد ماكامبكل في القدس بعد اغتيال الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، اللورد موين، في القاهرة (١٩٤٤) هما أبرز عمليتين إرهابيتين صهيونيتين ضد بريطانية من حيث أهمية الضحيتين، فإن يد الإرهاب طالت موظفين كباراً كثيرين، بينهم رؤوساء إدارات فلسطينية (بمستوى وزراء) وكبار القضاة والضباط. بل إن هذه اليد حاولت الوصول أيضاً إلى وزراء (في لندن) وسفراء (في رومه) بارسال طرود ملغومة، وقد انفجر بعضها. وظل الإرهاب الصهيوني يلاحق البريطانيين في فلسطين إلى أن انسحب آخر جندي بريطاني من فلسطين (مايو ٤٨). وننصح قارئنا الذي يرغب في التوسع في الإطلاع على التآمر الصهيوني في فلسطين على البريطانيين خاصة (أو على السكان المدنيين عامة) بأن يراجع تقارير وأوراق دائرة المباحث في حكومة الانتداب، التي كانت تعرف بالسي. أي. دي. وهي مودعة ومؤرشفة جيداً في مكتب الوثائق العامة في منطقة كيو في لندن، ومعظم أوراق هذه القضية متاح والإطلاع عليها للعموم منذ عدة سنوات، أي بعد انقضاء فترة الحظر القانونية. ولعل هذا الكلام يكون دعوة نناشد بها دارسينا الجامعيين بأن يختار بعضهم موضوع الإرهاب الصهيوني مادة لنيل الماجستير أو الدكتوراة بعد أن توافرت الوثائق والمصادر الرسمية وأصبح بالإمكان الإطلاع عليها واستخدامها واقتباسها.

إن تخصيص الشعب البريطاني كهدف للإرهاب الصهيوني في هذه المقالة لا يعني إن الإرهاب المذكور لم ينل من حياة أشخاص آخرين غير العرب والبريطانيين. حسبنا أن نذكر اغتيال الوسيط الدولي في فلسطين، الكونت السويدي فولك برنادوت، ومساعد الكولونيل الفرنسي سيروت، في منتصف سبتمبر ٤٨، أي بعد أربعة أشهر فقط من إعلان قيام دولة الاغتصاب، لأن الكونت تجراً واقترح تعديلات في قرار تقسيم فلسطين لم ترض الصهيونيين. وقد كان

إثنان من رؤساء حكومة هذه الدولة، فيما بعد، متواطئين في العملية الإرهابية (مناحيم بيغن واسحق شامير).

ولا حاجة لأن نذهب بعيداً. لنفتح صفحة أخرى من سجل الإرهاب الصهيوني ضد المدنيين العزل. والضحايا، هذه المرة، هم من اليهود أنفسهم. ولا تقصد بذلك ضحايا حروب أهلية داخلية، سياسية أو حزبية أو عرقية أو طائفية، تحصل أحياناً داخل المجتمع الواحد. وإنما تقصد عملاً إرهابياً فريداً من نوعه: عصابات متحكمة تقوم باغتيالات جماعية ضد بني قومها لخدمة أهدافها الخاصة، ثم تحاول أن تغسل عارها بدموع تماسيح تسكبها على ضحاياها.

في نوفمبر ١٩٤٠ فجرت العصابات الصهيونية الباخرة باتريا قرب الشاطئ الفلسطيني، وكانت تحمل ألفاً وتسع مئة مهاجر يهودي غير شرعي إلى فلسطين، لإخراج السلطات البريطانية التي رفضت السماح للباخرة بأن ترسو وتفرغ حمولتها البشرية. وقد غرق مئتان وأربعون يهودياً. وفي فبراير ١٩٤٢ فجرت العصابات الصهيونية الباخرة ستروما قرب السواحل التركية وكانت تحمل سبع مئة وسبعين مهاجراً يهودياً غير شرعي. وقد غرقوا جميعاً. وفي أوائل العام ١٩٤٨ قام إرهابيون يهود بنسف العديد من المباني اليهودية في بغداد، منازل ومدارس ومعابد ومتاجر، للتأثير على الوضع النفسي لليهود العراقيين الذين كانوا يتمتعون بحبوحه وأمان ووضعهم في جو من القلق والخوف على المصير وحضهم على الهجرة إلى الدولة الناشئة على أرض فلسطين. وقد أعطت أعمال العنف ثمرها وهاجر إلى فلسطين المحتلة الأغلبية الساحقة من يهود العراق، في عملية "علي بابا" التي استوحى اسمها من الفولكلور المشرقي. واستوحى هذا الفولكلور لتسمية عملية مماثلة في الوقت نفسه تقريباً، عملية "اللساط السحري" التي أفرغت اليمن من يهودها تقريباً وهجرتهم إلى فلسطين المحتلة بالعنف والإكراه والترويع والمكر.

لا أظن أن هناك حاجة للاستمرار والاستفاضة في سرد الوقائع والأمثلة للتدليل على أن الإرهاب "المثالي" (إذا جاز استعمال هذا النعت) في تاريخنا الحديث في هذه المنطقة من العالم إنما تم على أيدي الصهيونيين وليس على أيدي الفلسطينيين أو العرب أبداً. ومع هذا لم نسمع عن اجتماع واحد عقد في سنتين سنة الأخيرة للبحث في استنكار هذا الإرهاب ووضع حد له وحماية البشرية والإنسانية منه. بينما وقف مسؤولو ثلاثين دولة وقفة واحدة ويكون ويتباكون على مصير العالم من أعمال حفنة صغيرة من الشبان قادهم حماسهم لتحرير بلدهم من الاغتصاب وحماية أهلهم من الإرهاب الصهيوني الرسمي وغير الرسمي إلى التضحية بأنفسهم في أربع عمليات تجبير جرت في ثلاث من مدن فلسطين المحتلة. ولم يكن قصدهم الانتقام بقدر ما كان تحقيق ما تراءى لهم من أنه قد يضع حداً للإرهاب الذي يقع شعبهم ضحيته يومياً. لم يسأل أي من السادة الكبار المجتمعين في شرم الشيخ، ثم في واشنطن، عن السبب الكامن وراء ذهاب كل واحد من هؤلاء الشبان إلى الموت وكأنه ذاهب إلى حفل زفافه. ولم يتساءل أي من المسؤولين الكبار عن الدوافع التي حملت الجماهير العربية، من المحيط إلى الخليج، أي في الوطن العربي كله، وهي جماهير مسالمة تترفع عن الظلم وتؤمن بحقوق الإنسان بالفطرة، تبتهج لهذه الأعمال وتحتفل بها بالسر أو بالعلن مع أنها لا تستلذ طعم دماء الأبرياء كما يستلذها عدوهم التقليدي، الصهيونيون. وكم كان الأجدى بالمجتمعين لو غاصوا في المشكلة إلى أعماقها وبحثوا عن جوهر المسألة: وهو ثورة شعب على الظلم وتوقه إلى العدالة والحرية والإنصاف.

أخطر من رد الفعل البريطاني لما سمي بالإرهاب الأصولي في حضور اجتماعات شرم الشيخ وواشنطن وربما غيرهما أيضاً ، ما نسمعه عن بحث جدّي في أوساط الحكومة البريطانية عن إصدار قوانين تحرّم الجهاد وتجرم الدعوة له.

الجهاد تعبير إسلامي عربي يعني السعي نحو قيم الحق والخير والعدل بالوسائل المتاحة، ومنها السياسي والفكري والإعلامي والثقافي والمالي، ولا تنحصر الوسائل في العمل العسكري وحده. والجهاد، بمعناه الحقيقي، سعي نحو الأحسن، نحو القيم الإنسانية التي تتشابه، وتكاد تتساوى وتتماثل، في معظم الأديان السماوية والحضارات البشرية. وبالتالي فإن خيار المجاهد نحو مثله العليا متعدد وواسع، كاللسان والقلم والمال والعلم والقُدوة الحسنة، إلى جانب قوة السلاح حينما لا تنفع الوسائل الأخرى.

إن حظر الدعوة إلى الجهاد في بريطانيا إنما هو طعن بالحريات العامة، بمنع الإنسان من ممارسة حقه بالدعوة (كتابة أو خطابة) للتعبير عن رأيه وإيمانه. وهو يتناقض مع المفهوم البريطاني التقليدي للحرية والديموقراطية.

ولعل أفضل أسلوب اتبعه لتوضيح معنى الجهاد حسب المفهوم الإسلامي هو أن أنقل إلى القارئ حديثين شريفيين نقلًا عن الرسول العربي . نص الحديث الشريف الأول هو: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده. فإن لم يستطع فبلسانه. فإن لم يستطع فبقلبه. وذلك أضعف الإيمان". وهذا يعبر عن الإمكانيات المختلفة والخيارات المتعددة أمام المؤمن لتقويم الخطأ وتحقيق الرسالة. ونص الحديث الشريف الثاني هو: " أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر". وواضح هنا أن الجهاد إنما هو، في الأساس، توجيه وإرشاد، وهدفه إعلان الحق ورفض الاستبداد.

لقد وضع الإسرائيليون، ووافق أصحاب القرار السياسي في ظل النظام العالمي (الأميركي) الجديد، معادلات غريبة ورهيبة : أطلقوا معايير مصطنعة ومغرضة وراحوا يستوحونها في قرارات ومواقف واجراءات معينة، بينما أساس هذه المعايير والمعادلات خاطيء وظالم ومغلوط.

اعتبروا أن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني سلاماً مثالياً . بل اعتبروه هو السلام بعينه بمعناه المطلق. وتجاهلوا أنه مجرد مشروع سياسي قد يكون صحيحاً وسليماً ونافعاً وعادلاً وقد لا يكون. وقد يرضى عنه اناس ويرفضه آخرون- شأنه شأن أي مشروع أو قرار أو اتفاق سياسي يخضع لمؤثرات وضوابط ظروف معينة وفي اطر زمانية ومكانية محددة . ولأنهم اعتبروا "سلامهم" هو السلام بالمطلق (ولا أحد، بالطبع، هو ضد السلام الحقيقي بالمطلق)، أصبحت مواجهة هذا المشروع (أي الاتفاق) معارضة للسلام بالمطلق، أي معارضة للقيم الإنسانية التي تقول بها جميع الأديان والحضارات. وبالتالي أصبح من يرفض هذا الاتفاق السياسي عدواً للبشرية وللتاريخ ! وبما أن الغرب فهم من الجهاد أنه عمل قتل ، أصبح من يدعو إلى الجهاد ضد مشروع معين (اتفاق أو سلو مثلاً) قاتلاً أو محرصاً على القتل أو مشاركاً في جريمة اقتراه. وهكذا تحوّل الإنسان العادي، المسالم ، الذي تحمله قراءته لاتفاق أو سلو على رفضه ودعوة الآخرين إلى رفضه، تحول إلى إرهابي دموي عدو للبشرية.

بتسلسل غريب و رهيب للمفاهيم الخاطئة في أساسها، لم يعد في النظام الديمقراطي (الذي يقوم على حرية الرأي والمعتقد أساساً) مكان لكاتب جريمته أنه لم يرض، مع الكثيرين مع بني شعبه، عن مشروع يروا فيه إجحافاً بحقوقهم المشروعة.

ولأكن أكثر تفصيلاً وتحديداً . يوقع القائد الفلسطيني (السيد ياسر عرفات) على اتفاق مع حكومة إسرائيل. لكن السيد عرفات يعجز عن الحصول على موافقة أغلبية برلمانه (أي المجلس الوطني الفلسطيني) القائم . وهذا يعني أن الاتفاق مرفوض حسب المفاهيم الديمقراطية. فهل يجوز، إذن، إدانة من يعارض الاتفاق أو يدعو إلى المعارضة، عن طريق الكتابة أو الخطابة أو التوجيه أو التثقيف الشعبي؟ إذا سمحنا بذلك نكون قلبنا المفاهيم رأساً على عقب فاعتبرنا الحريص على تحقيق إرادة الأغلبية عدواً للديموقراطية، وإرهابياً يستباح دمه، بينما نرى في الطعن بالديموقراطية ورأي الأغلبية وتزويرهما بطولية وعدالة يستحق صاحبها جائزة نوبل للسلام ويستأهل مؤتمراً دولياً طويلاً عريضاً على مستوى القمة للدفاع عنه وحمايته من "ارهاب" المعارضين.

ليسمح لي القارئ البريطاني أن أخاطبه بمرارة. لقد كنت، شخصياً، من أوائل الذين كتبوا تحليلاً لاتفاق أوصلو حاولت أن التزم به حدود الموضوعية والتجرد، ودعوت إلى إسقاط الاتفاق عبر الوسائل الديمقراطية . فهل يجوز أن يعتبر ما كتبت (ولا أزال أكتبه) إرهاباً أو تحريضاً على الإرهاب؟

وليسمح لي القارئ البريطاني أن أستطرد بالكلام عن نفسي . أنا رجل أمتحن البحث والكتابة. لم أحمل في يدي مسدساً (حتى ولا مسدس أطفال) ولا بندقية (حتى ولا بندقية صيد) ولا قنبلة (حتى ولا مفرقات الأعياد) ولا سيفاً ولا خنجرأ ولا حربة. صدق أو لا تصدق . إنني أنفر من منظر الدم المراق، أي دم مراق حتى ولو كان لحيوان، ومن منظر النار، حتى شرارة القداحة! هذا المسالم وضعه الإسرائيليون (وربما لا يزالون، لا أعلم) على قائمة الإرهابيين، فتعقبه إرهابيوهم، وحاولوا الاعتداء عليه مرتين، بالمتفجرات والصواريخ، ونجحوا. في الثالثة، بطرد ملغوم، أخذوا سمعاً وبصراً وتركوا تشويهاً . وكانت جريمته أنه درس وكتب ونشر وأسهم في تربية جيل على الدرس والكتابة والنشر في نقد الصهيونية فكرة وممارسة وفضحها ومعارضتها ومقاومتها، ضمن حدود البحث العلمي و الموضوعي.

جريمتي أنني عشت في بريطانية خمس سنوات. درّست خلالها الشؤون العربية وتعلمت على شعبها في اصول الحرية والحق والعدالة. وعدت إلى بلدي امارس ما اخترت واختزنت. وإذا بي أذهب ضحية ممارسة ما تعلمته هناك في كمبردج.

ولنعد إلى ملف الإرهاب الصهيوني حتى لا أتكلم المزيد عن نفسي . لعل مقارنة بين الفهم الإسرائيلي للجهد الفكري والثقافي والإعلامي وفهمنا نحن العرب تسهم في توضيح الصورة للقارئ البريطاني الذي اعتاد أن يرى الصورة بالمقلوب.

لقد قتل الإرهاب الإسرائيلي (أو حاول قتل)، في أقل من عقدين، أكثر من عشرة من أهل الثقافة الفلسطينيين والعرب، في بيروت ونابلس ورام الله ونيقوسيا وروما ولندن وباريس وبركسل ونيويورك. وكان جل ضحاياه من الأساتذة والشعراء والروائيين والإعلاميين والفنانين والكتاب. وسأكتفي بذكر بعض الأسماء التي قد تكون مجهولة لدى القارئ البريطاني لكنها

معروفة جداً لدى الشعب العربي : ماجد أبو شرار، بسام أبو شريف ، سعادات حسن، سعيد حمادي، نعيم خضر، كريم خلف، وائل زعيتر، بسام الشكعة، ناجي العلي، عز الدين فلق، باسل كبيسي، غسان كنفاني، حنا مقبل، كمال ناصر، محمود الهمشري، هاني الهندي . سقطوا كلهم وهم يحملون الأعلام لا الرشاشات. ومركز الأبحاث، أكبر مؤسسة علمية ثقافية للشعب الفلسطيني، هاجمه الإرهاب الصهيوني ثلاث مرات بالمتفجرات (١٩٧٠ - ١٩٧٤)، وفي الرابعة نهبوه، وفي الخامسة دمروه وقتلوا وشوهوا عدداً من باحثيه وخبرائه (١٩٨٢). ولم يكن فيه غير الكتب والوثائق والأرشيف.

إن عدداً كبيراً من المواطنين الفلسطينيين المدنيين الذين أبعدهم سلطات الاحتلال عن ديارهم خلال ربع قرن (١٩٦٧-١٩٩٢) إنما كانوا من أهل العلم والثقافة. وكان بينهم حوالي مئتي حامل دكتوراه وشهادات جامعية عليا وأساتذة ومهندسين وأطباء وصيادلة وعلماء وتربويين وفنانين وأدباء وقادة رأي . الأمر الذي يكشف عن النية الصهيونية المبيتة بافراغ المجتمع الفلسطيني الصامد من النخب والانتلجنسيا المؤهلة لقيادة هذا المجتمع سياسياً وثقافياً واجتماعياً وتربوياً .

لقد تعامل الصهيوينيون مع الفكر العربي تعاملهم مع السلاح العربي . وقاوموا أهله واضطهدوهم مثلما قاوموا الفدائيين والمقاومين الفلسطينيين والعرب المدافعين عن حق الأمة وقتلوهم بشراسة. ورأوا في الكتاب بندقية. وفي المدرسة مستودع أسلحة. وفي الوثيقة صك إدانة. وفي الحقيقة المعلنة قنبلة موقوتة. وكادت أجهزة الإرهاب (مثل الموساد والشين بيت) تفقد توازنها وعقلها وتتخبط في تعاملها مع الإصرار الفلسطيني/ العربي على النضال. ودفع عرب أبرياء دماء غالية لتمثال في الإسم أو الشكل مع رموز فلسطينية للنضال. قتل خادم مقهى، مغربي، في استوكهولم، لأنه يشبه مسؤولاً فلسطينياً . وشوه آخر، مدير مصرف لبناني، لأن اسمه يتطابق مع اسم مسؤول آخر، طبيب. وتمكن الإرهابيون في آخر الأمر من اغتيال المسؤولين، الأول بالرصاص والثاني بالسم .

كأنه أريد لهذا الملف الدامي والأسود للإرهاب الصهيوني أن تكون خاتمة مثل بدايته. إنني أكتب هذه الأسطر يوم السادس عشر من إبريل ١٩٩٦، أي بعد سنتين عاماً من التاريخ الذي بدأت قصة الإرهاب المنظم والمبرمج به. أكتب والصواريخ والقنابل الإسرائيلية تقصف عشرات المواقع المدنية الأهلة والمكتظة بالسكان، في أنحاء مختلفة من لبنان، عاصمته وجنوبه وبقاعه، لليوم السادس على التوالي، أثر مقتل جندي نظامي إسرائيلي محتل واحد فقط . أكتب وأنا أسمع أصوات الانفجارات على بعد كيلو متر واحد أو كيلومترين من حيث أقيم وسط العاصمة التي كانت حتى الأسبوح الماضي آمنة ومسالمة، ومن حيث أشاهد أعمدة الدخان وألسنة اللهب. وكان الصهيوينيون أرادوا مد هذا الملف بالمزيد من صور الوحشية والبربرية في التعامل مع الإنسان العربي، المدني والأعزل ، قبل أن نكتب السطر الأخير فيه.

إنه عدوان نظامي بكل ما في الكلمة من معنى وقسوة وفضاعة. قصف متواصل للأحياء السكنية والشوارع والطرق والساحات والمنتزهات والمنازل والأسواق والمتاجر والمكاتب، حتى المنشآت الصناعية ومراكز توليد الطاقة والإدارات العامة وتجمعات الآثار، وحتى المدارس والجوامع والمستشفيات والملاجيء وسيارات الإسعاف والمطافئ. حوالي مئتي طلعة جوية في اليوم الواحد. قصف متواصل من البوارج البحرية وقواعد الصواريخ والمدفعية في الشريط المحتل منذ ١٩٧٨. وحصار بحري على طول الساحل من رأس الناقورة إلى بيروت،

يمنع وصول الإمدادات الغذائية والطبية. وإغلاق متقطع للمطار. وتعطيل لشبكة الكهرباء والماء والهاتف وطرق المواصلات. وتشريد ثمانين ألف طالب من مدارسهم. حرب على البشر وعلى البنى التحتية للبلاد. أربعون قتيلاً ومئتا جريح، حتى صباح اليوم (السادس)، وجلهم من المدنيين، والكثيرون منهم نساء وأطفال!.. وبينهم من لحقه الموت إلى داخل سيارات الإسعاف. وفوق هذا كله، تهجير متعمد لسكان خمس وخمسين بلدة وقرية جنوبية، وقد بلغ عدد هؤلاء المهجرين عنوة ما بين ثلث مليون ونصف مليون نسمة، هجروا ليس فقط هرباً من الموت والدمار، بل لأن قوى العدوان دعتهم وأجبرتهم على ذلك. وإن كان الإسرائيليون قد بذلوا جهداً كبيراً في الماضي لنفي مسؤوليتهم عن تهجير عرب فلسطين ١٩٤٨ وزعموا أن التهجير تم بناء على قرارات القيادة الفلسطينية ونصائح الحكومات العربية، فإنهم في هذه المرة يأمرّون مئات الآلاف من المواطنين اللبنانيين العزل بإخلاء بيوتهم علناً وصراحة وفضافة وشفافة.

إن تدمير بلد، وتكبيده خسائر بشرية ومادية، وعرقلة مسيرته الإصلاحية والتعميرية، إنما هو الثمن الذي تقدره "إسرائيل" لمقتل جندي محتل واحد. ويتساءل العربي: هل يعلو ثمن المحتل الإسرائيلي ويرخص ثمن الشعب العربي إلى هذا الحد؟ وهل يتوقع العالم، وخاصة أهل شرم الشيخ، أن يرضى العرب بهذا "التسعير"؟ وهل تضمن "إسرائيل" وحاميتها الكبرى (الولايات المتحدة) وحلفاؤها في العالم (بما فيه عالمنا العربي) أن لا تنهض حفنة من الفتيان من تحت أنقاض الدمار ورماد الحرائق وتهجم على الموت تعتقه وتعانقه لحماية الأهل والكرامة؟

هل يستطيع قارئنا البريطاني بعد هذا كله، أن يجيب على سؤال بسيط: من هم الإرهابيون: العرب أم الصهيونيون؟ وهل يجروء أن ينقل جوابه إلى حكومته؟

وبل لعالمنا المعاصر من لعنة التاريخ لأنه ساوى بين المظلوم والظالم، وبين الخير والشر، وبين صاحب الحق والمعتدى عليه. وإن كان عالمنا المعاصر لا يرحم القيم، فإن التاريخ لن يرحمه وسيضيف أصحاب القرار فيه إلى سجل كبار أعداء البشرية، من هولوكو إلى هتلر وهملر.

بيروت في ١٦ / ٤ / ١٩٩٦